

Distr.
GENERAL

A/51/486
11 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٤١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيى
إلى الجمعية العامة، للاطلاع، التقرير المرفق، الذي نقله إليه وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية، عن التحقيق
في الحلقات الدراسية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

.../...

281096 231096 96-27281

* 9627281 *

مرفق

تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التحقيق في الحلقات
الدراسية للجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

أولاً - مقدمة

١ - أجرى مكتب المراقبة الداخلية تحقيقاً إثر استلام تقرير ينفيد بأن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد تكون أساءت استخدام أموال المنظمة التي أنسقت على حلقة دراسية عقدت في ترينيداد وتوباغو في تموز/يوليه ١٩٩٥ وبدأت تلك الأموال. وقد اتضح لنا أن الأموال أنسقت تماماً وفق القواعد والأنظمة التي تحكم تلك النعمات وأن الحلقة الدراسية عقدت على النحو المنصوص عليه في الميزانية البرنامجية بالصيغة التي أذنت بها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وقد أبلغنا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بذلك في تقريرنا، ولكن التمسنا تعليقاته على مسألة ما إذا حصل تبديد للأموال.

٢ - وذكر وكيل الأمين العام، في رده المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ أنه: "يتتفق تماماً مع الرأي القائل إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل التوفير، وخاصة في هذا الوقت الذي يتسم بأزمة مالية حادة". علاوة على ذلك، وحيث أن نسبة الحضور لم تثبت الهدف من عقد الحلقة الدراسية في ذلك المكان، وهو تشجيع مشاركة الأطراف المعنية بشكل مباشر أكثر من غيرها أي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذ لم تشارك إلا أربعة أقاليم (منها اثنان من المنطقة). فقد خلص إلى أنه "بالرغم من الجهد والوقت والتكليف، فإن الحلقة الدراسية لم تتحقق بالكامل على ما يbedo هدفها المعلن". وبعد ذلك، وحيث ظلت الأسئلة تثار حول هذه الحلقات الدراسية، طلب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية استعراضها، وقد وافق هذا الأخير على القيام بذلك.

٣ - ويندرج إجراء استعراض من ذلك القبيل ضمن ولاية مكتب المراقبة الداخلية التي تنص على جملة اختصاصات منها جواز تقديم تقارير عن حالات التبديد المحتملة للموارد وجواز قيام مكتب المراقبة الداخلية بالتحقيق في ذلك. (قرار الجمعية العامة رقم ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي يدمج الوثيقة ST/SGB/268 المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ انظر أيضاً الوثيقة ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ والوثيقة ST/IC/1996/29 المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٤ - وحيث أن الدلائل تشير إلى أن الأزمة المالية الحادة الراهنة آخذة في التفاقم، فإنه يطلب من المدراء المسؤولين، والموظفين وغيرهم من يضطلعون بأنشطة تحت سلطة المنظمة أن يصبحوا حماة لأموال المنظمة. ويجري حالياً التدقيق في جميع الأنشطة البرنامجية تقريراً بما أذنت بها الجمعية العامة،
.../..

بما في ذلك الأنشطة التي منحت الأولوية، ويعاد تقييمها من حيث إسهامها في الأهداف الرئيسية للمنظمة وقد خضع جميع الأنشطة للتخفيف إن لم يكن للالقاء.

ثانيا - المنهجية

٥ - أجرى مكتب المراقبة الداخلية، وهو يراعي هذه الاعتبارات، استعراضاً محدوداً النطاق لنفقات اللجنة الخاصة على هذه الحلقات الدراسية. ونظرًا لوجود مخطوطات لعقد حلقة دراسية أخرى في حزيران/يونيه ١٩٩٦، طلب إلى مكتب المراقبة الداخلية التعجيل باستعراضه، الذي أجراه قسم التحقيقات التابع للمكتب. ولم يشكك مكتب المراقبة الداخلية في أي وقت، منذ اتخاذ القرار بإجراء هذا التحقيق المحدود النطاق وحتى انتهاء مراحل الاستعراض، في التوایا الكامنة وراء عقد هذه الحلقات الدراسية: من الواضح أن الأهداف المعلنة تتفق وروح ميثاق الأمم المتحدة. ولكن، ورغم حسن النية فإن ناتج الحلقات الدراسية والتكاليف المرتبطة بها جديرة بالفحص لتحديد ما إذا كانت تؤدي إلى تبديد موارد. وقد بحث الاستعراض، على وجه التحديد، الغرض من الحلقات الدراسية التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، وتكاليفها ونتائجها (أو نواتجها). وقد عقدت خلال تلك الفترة خمس (٥) حلقات دراسية اثنان في عام ١٩٩٠ ولم تعقد أية حلقة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ وكانت كما يلي:

من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ بورت فيلا، فانواتو؛ ومن ١٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بريديج تاون، بربادوس؛ ومن ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ سانت جورج، غرينادا؛ ومن ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بورت موريسيبي، بابوا غينيا الجديدة؛ ومن ٣ إلى ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٥ بورت أوفر سبین، ترينيداد وتوباغو.

٦ - وقد حصلنا، فيما يتعلق بكل من هذه الحلقات الدراسية، على نسخ من التقرير النهائي الذي تضمن جدول أعمال الحلقة الدراسية، وملخص المناقشات والتوصيات التي اعتمدت. وقد قارنا هذه لتحديد إطار الحلقات الدراسية ونواتجها.

٧ - ولتحديد تكلفة إجراء هذه الحلقات الدراسية بالنسبة للمنظمة، حصلنا على بيانات محددة تتعلق بالذين حضروها والذين دفعت الأمانة العامة للأمم المتحدة تكاليف سفرهم:

(أ) نسخ من نماذج الإذن بالسفر (النماذج PT.8) لتحديد ما إذا كان أذن لمن حضروا الحلقات الدراسية بالسفر، فضلاً عن مبالغ تذاكر السفر بالطائرة التي أذنت بها وحدة السفر التابعة للأمم المتحدة؛

(ب) نسخ من تذاكر السفر بالطائرة لتأكيد تكاليف السفر بالطائرة (إذا ما توفرت)؛

(ج) بطاقات الدفع للباعة الموجودة لدى شعبة الحسابات لتحديد بدل الإقامة اليومي المدفوع لأعضاء اللجنة الخاصة وموظفي الأمم المتحدة الذين حضروا الحلقة الدراسية:

(د) ملفات الإيصالات التي يحتفظ بها المكتب التنفيذي لشعبة شؤون الجمعية العامة لتحديد مبلغ بدل الإقامة اليومي المدفوع للمشاركين الذين دعوا لحضور الحلقة الدراسية، فضلاً عن النفقات الأخرى المتکبدة فيما يتصل بالحلقة الدراسية.

ثالثا - البيانات الوقائية المجمعة

٨ - بين الشخص الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية للغرض من الحلقات الدراسية وتكليفها ونواتجها أن الحلقات الدراسية ما زالت تعقد وفقاً لمقاصد الميثاق وروح المنظمة. إلا أن البيانات الوقائية المجمعة خلال تحقيقنا تشير إلى أنه لا يمكن في الوقت الحاضر التأكيد من فوائد الاستمرار في عقدها.

الغرض

٩ - تعقد الحلقات الدراسية في منطقتى البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لتقريرها من الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي التي تعد الأطراف المعنية بشكل مباشر. إلا أن هذا الفرض الرائع يقوسه الحضور المحدود للأقاليم ذاتها. فرغم أن هناك ١٧ إقليماً تعنيها هذه الحلقات الدراسية بشكل مباشر لم يحضر الحلقة الدراسية التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ سوى ٦ أقاليم؛ وحضر ٥ أقاليم الحلقة الدراسية التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٢؛ ولم يشارك في كل من الحلقات الدراسية الأربع الأخرى سوى ٤ أقاليم. ولا يمكن تفسير مستوى المشاركة هذا بالقيود المتعلقة بالتمويل هي تتولى المنظمة دفع تكاليف السفر.

جدول الأعمال

١٠ - يبين فحص المواضيع التي جرت مناقشتها في الحلقات الدراسية المستعرضة أنها تکاد لا تتغير من سنة إلى أخرى.

١١ - فقد نوقش مثلاً البند المعنون "الآثار المترتبة بالنسبة للأقاليم الجزرية على الاحتياط العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر وغير ذلك من المخاطر البيئية" في الحلقات الدراسية للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٥. وقد سبق أن نوقش ١١ من البند الـ ١٢ المدرجة في جدول أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت في بورت أوفر سبین في عام ١٩٩٥ في كل من حلقتى عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

١٢ - ومن الصعب المواءمة بين عقد هذه الحلقات الدراسية السنوية وال الحاجة إليها حيث تناقش نفس المواضيع السنة تلو السنة. وقد لا يعزز إسهام المزيد من الحلقات الدراسية في إنهاء الاستعمار، إذا لم تستحدث أي مجالات جديدة للمناقشة، سبب وجودها.

النواتج

١٣ - رغم أن المواقبيع التي تجري مناقشتها في الحلقات الدراسية تظل هي نفسها أو متشابهة، فإنه يمكن تفسير عدم التغيير ذلك بالصعوبات المرتبطة بالتوصل إلى توافق للآراء حول المواقبيع أو بتوسيع نطاق المناقشة والجدال حول المواقبيع. وقد أجرى مكتب المراقبة الداخلية مقارنة بين التقارير التي أصدرتها اللجنة الخاصة بعد كل حلقة دراسية سعياً إلى اكتشاف ما يدل على توسيع نطاق الجدال أو إضافة مواقبيع فرعية.

١٤ - وقارنا بين التوصيات وملخصات المناقشات التي اعتمدت في ختام كل من الحلقات الدراسية. واتسم العديد من التوصيات المقدمة في الحلقات الدراسية الخمس بالتطابق. فعلى سبيل المثال اعتمدت التوصية المتعلقة بـ "وضع برامج تعاون إقليمية في إدارة المناطق الاقتصادية الخالصة الإقليمية لحماية الموارد البحرية من الاستغلال غير المشروع" في الحلقات الدراسية للسنوات ١٩٩٠، ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

١٥ - وكما هو الشأن بالنسبة لجدائل أعمال الحلقات الدراسية التي جرت مناقشتها أعلاه، فإن قيمة ناتج هذه الحلقات غير واضح بالنظر إلى تشابه تنتائجها إن لم يكن تطابقها التام.

التكاليف

١٦ - لم تتوفر في ملفات إدارة الشؤون السياسية أية سجلات تبين مقدار ما أنفق على الحلقتين الدراسيتين المعقودتين في عام ١٩٩٠. ويقدر مكتب المراقبة الداخلية مجموع تكلفة الحلقات الدراسية الثلاث المعقدة في السنوات ١٩٩٢، و ١٩٩٣ و ١٩٩٥ بقرابة ٣٧٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإذا ما استخدم متوسط هذا الرقم لتقدير تكاليف الحلقتين الدراسيتين المعقودتين في عام ١٩٩٠، فإن مجموع التكاليف بالنسبة لجميع الحلقات الدراسية الخمس يقارب ٦٢٥ ٠٠٠ دولار.

١٧ - وتكليف الحلقات الدراسية هي التي تشير النقاش الدائر حالياً حول فائدتها وإنجازاتها. ونظراً لعدم وجود بعض الوثائق، فإنه لا يمكن تحديد مجموع التكاليف المتصلة بجميع الحلقات الدراسية المستعرضة هنا بدقة تامة. وتقديراتنا متحفظة و تستند إلى الوثائق المتاحة والاستقراءات المستمدة من تكاليف آخر ثلاث حلقات دراسية.

١٨ - وبالنسبة للحلقات الدراسية التي تتوفر لدينا وثائق بشأنها، وبين تحليلنا تكلفة متوسطة للمشارك الواحد الذي دفعت نفقاته الأمانة العامة للأمم المتحدة (مقارنة بالنفقات التي دفعتها الحكومات أو الصناديق والبرامج أو وكالات أخرى) تبلغ ٣٢٥ دولاراً في متوسط ثلاث سنوات.

بورت مورسيبي، حزيران/يونيه ١٩٩٦

١٩ - عقدت الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في بورت مورسيبي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبلغت تكلفة الحلقة الدراسية ١٣٥ ٩٠٠ دولار شملت: تكاليف سفر الممثلين/..

والمشاركين والموظفين؛ وتكاليف الإيجار وتكاليف الضيافة ونفقات متنوعة. ومولت المنظمة مشاركة أربعة من أعضاء اللجنة؛ وخمس ممثلي عن أقاليم غير ممتدة بالحكم الذاتي وستة ضيوف خاصين وخمسة ممثلي عن منظمات غير حكومية. وبلغ متوسط تكلفة المشارك الواحد ٧٩٥ دولاراً. ويمثل هذا أكثر من ضعف متوسط الحلقات الدراسية السابقة. وبين استعراض بنود جدول الأعمال التي جرت مناقشتها في الحلقة الدراسية أن جميع البنود باستثناء بنددين نوقشت في حلقات دراسية سابقة. علاوة على ذلك، فإن جميع البنود الواردة في جدول أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت في عام ١٩٩٥ في بورت أوفر سبين، باستثناء بنددين، نوقشت من جديد بعد سنة في بورت مورسيبي.

رابعا - النتائج

٤٠ - رغم أن مكتب المراقبة الداخلية لا يشكك في الهدف النبيل للحلقات الدراسية **بالصيغة التي أقرتها الجمعية العامة** فإن مسألة الاستخدام الكفء والفعّال للأموال من أجلمواصلة عقد الحلقات الدراسية، في وقت تعاني فيه المنظمة من أزمة مالية، جديرة بالنظر الموضوعي والمستقل. وبين استعراض بنود جدول الأعمال وللتقارير الصادرة عن الحلقات الدراسية أنها تتكرر إلى حد كبير.

٤١ - وليس لاختيار الموقع على ما يبدو أثر كبير على مشاركة الأقاليم المعنية؛ إذ لم تتجاوز مشاركتها في السنوات الأخيرة نسبة ٢٠ في المائة. وبلغت المشاركة في الحلقة الدراسية المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ نسبة ٣٨ في المائة.

٤٢ - ورغم أن الجمعية العامة وافقت على برنامج عمل الحلقات الدراسية، فإن أسباب عقدها ودفع تكاليفها ليست واضحة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - لم يكتشف مكتب المراقبة الداخلية أية أدلة تشير إلى وقوع انتهاكات للقواعد أو الأنظمة أو الاصدارات الإدارية للمنظمة. علاوة على ذلك، فإن للجنة الخاصة سلطة منحتها لها الجمعية العامة لعقد حلقات دراسية في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وأذن لها بذلك في الميزانية البرنامجية.

٤٤ - ويتفق مكتب المراقبة الداخلية مع إدارة الشؤون السياسية في موقفها بأن تشير مع اللجنة الخاصة مسألة ما إذا كانت هناك حاجة إلى عقد الحلقات الدراسية - بالنظر إلى خطورة الأحوال المالية الراهنة - وانضم إلى الإدارة في طلب أن تعيد اللجنة الخاصة النظر في قرارها بعقد الحلقة الدراسية في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٥ - ورد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على تقرير مكتب المراقبة الداخلية ذاكرا أنه طلب مرارا وتكرارا هو وموظفوه، من رئيس اللجنة الخاصة ومكتبها، النظر في إمكانية تأجيل أو إلغاء حلقتها الدراسية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولم تقبل اللجنة الخاصة اقتراحه وشكك بعض أعضائها في ملاءمة ومشروعية تقديم الأمانة العامة للاحظات أو اقتراحات من ذلك القبيل، وعقدت الحلقة الدراسية بتكلفة بلغت ٩٠٠ ١٣٥ دولار.

٢٦ - وبدون سبب مقنع ما زال ينتظر تقديمها، للاستمرار في عقد هذه الحلقات الدراسية، يلوح أن هناك تبدیداً لموارد الأمم المتحدة المحدودة يتquin النظر فيه وتفسيره علينا بما يخدم مصالح الأمم المتحدة.

(توقيع) كارل ث. باتشكي
وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية

- - - - -